سباق التسلح على هامش حرب الخليج

مع اقتراب دخول حرب الخليج شهرها السادس، اتخذ سباق التسلح في المنطقة ابعادا جديدة بعد اعلان فرنسا والعراق رسمياً عن بدء توريد طائرات «ميراج - ١» إلى الأخير، التي كان الاتفاق على شرائها قد ابرم سنة ١٩٧٧، ثم استكمل بعقد ثان في اوائل ١٩٧٩.

وفيما كانت الأوساط الدبلوماسية منشغلة بآثار تنفيذ هذه الصفقة على الميزان العسكري للطرفين المتحاربين (العراق وإيران)، اثيرت قضية جديدة تتعلق بطلب السعودية شراء دبابات «ليوبارد» الالمانية الغربية، واعتزام الولايات المتحدة زيادة تسليحها للصومال وعمان؛ وبدا كما لو ان هناك نية واضحة لوضع المنطقة كلها على برميل بارود.

والواقع ان وصول الطائرات الست من طراز ميراج «ف - ١» إلى العراق لن يغير، بحد ذاته، ميزان القوى بين الطرفين المتحاربين، وبخاصة إذا تذكرنا ان العراق دخل الحرب وفي حوزة سلاحه الجوي حوالى ٣٨٠ طائرة حربية؛ فيما تمتلك ايران قوة جوية قوامها يتجاوز الـ ٥٠٠ طائرة. بيد ان تسارع تسليم صفقة الطائرات الفرنسية يمكن له، بالفعل، ان يؤدي إلى تعديل الميزان العسكري؛ الأمر الذي توضّح مع اعلان دوائر فرنسية مسؤولة «عزم فرنسا على احترام تعهداتها في مجال المبيعات من الاسلحة»، وان «فرنسا ستسلم الدفعة الثانية من هذه الطائرات للعراق خلال الاسابيع المقبلة» (رويتر، ١٩٨١/٢/٢). ذلك ان جدول تسليم الطائرات ينص على اكمال ايصال السرب المتعاقد عليه في الاتفاق الاول (١٩٧٧) خلال سنة ١٩٨١ نفسها، أي ان يضاف إلى القوة الجوية العراقية ٣٦ طائرة، هذا عدا العدد المتفق على تسليمه بموجب اتفاق ١٩٧٩ والذي يبلغ ٢٤ طائرة.

وطبيعي، فقد كان رد الفعل الايراني على نبأ وصول الدفعة الأولى من الطائرات عنيفاً، وبخاصة انه تزامن مع اطلاق سراح الرهائن الاميركيين، ورفع الحظر عن الصفقات التي تم تجميدها مع ايران من جانب الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية. لكن رد الفعل العنيف هذا، الذي اعتبر تسليم الطائرات عملاً عدائياً، لم يصل حد قطع العلاقات مع فرنسا، في الوقت الذي تنتظر فيه ايران تسليمها ثلاثة زوارق حربية من فرنسا، كان قد تم التعاقد على تزويد البحرية الايرانية بها منذ عهد الشاه.

ومما له مغزى في هذا السياق، الاشارة إلى ان الولايات المتحدة الاميركية التي اعلنت التزامها الحياد تجاه النزاع، وطلبت من حلفائها عدم التدخل فيه، صرحت على لسان المتحدث باسم البيت الابيض أن صفقة السلاح الفرنسية - العراقية، وتسليم الطائرات لبلد في حالة حرب «امر يعني الحكومة الفرنسية وحدها»، فيما اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية ان بلاده «لا تتخذ أي موقف تجاه المسألة وان الحكومة الفرنسية لم تفعل اكثر من الوفاء بالتزاماتها» (وكالات الانباء ١٩٨١/٢/٢). وفي الوقت نفسه، اعلن الكسندر هيغ، وزير الخارجية الاميركية، ان رفع الحظر عن العقود التجارية مع ايران لن يؤدي إلى رفع الحظر عن عقود السلاح معها: «لن تكون هناك معدات عسكرية إلى الحكومة الايرانية سواء بموجب التزامات سابقة أو اتفاقات اخرى» (واشنطن بوست، ١٩٨١/٢/٦).

ومع وصول السلاح الفرنسي إلى العراق، اخذت التعليقات الرسمية العراقية منحى مزايد الصراحة في التلميح إلى امتناع الاتحاد السوفياتي عن تزويد العراق بالسلاح واعتبار ذلك عملاً سلبياً. فقد اعتبر الناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية «ان قيام الجهات الفرنسية المعنية بتسليم الطائرات للعراق إنما يدلل على استقلالية القرار الفرنسي... وإن العراق لا بد وان ينظر إلى فرنسا نظرة مختلفة عن تلك النظرة المتشككة تجاه الدول الكبرى وتصرفاتها؛ حيث تستغل الفرص في بعض الاحيان للتنصل من تعهداتها... كما ان العراق لا ينسى أيضا المواقف السيئة للآخرين الذين لا يفون بتعهداتهم» (الثورة، بغداد، ١٩٨١/٢/٤). وكان السيد طه ياسين، نائب رئيس الوزراء العراقي، قد اوضح بشكل اكثر صراحة